

Distr.: General
13 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تنص المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: "لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس؛ وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

ومع ذلك، ففي الساعات الـ 48 التي انقضت منذ أن خاطب المديران العامان لمنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مجلس الأمن، محذرين من وقوع كارثة صحية في قطاع غزة المحاصر ومناشدين من أجل وقف إطلاق النار وحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك مواقع الرعاية الصحية، هاجمت إسرائيل المزيد من المستشفيات وقتلت المزيد من أفراد الطواقم الطبية إلى جانب مدنيين آخرين. وحتى صباح اليوم، بلغ عدد المقتولين في غزة 11 180 فلسطينياً، من بينهم 4 609 أطفال و 100 3 امرأة، وبلغ عدد الجرحى 28 200 شخصاً.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بانتهاكها المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة وجميع قواعد القانون الدولي الأخرى ذات الصلة وتجاهلها النداءات الداعية إلى وقف إراقة الدماء، تعرض للخطر حياة آلاف المدنيين الفلسطينيين الآخرين، بمن فيهم المرضى والجرحى، والمواليد الجدد في الحاضنات، والأسر التي تلوذ بأرصيات المستشفيات للاحتماء فيها، والأطباء وأخصائيو التمريض والمساعدون الطبيون.

وقد سجلت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 137 هجوماً شنته إسرائيل على مرافق الرعاية الصحية في غزة خلال الأيام الـ 36 الماضية، وهو عدد من المؤكد أنه أقل مما وقع فعلاً، مما تسبب في مقتل 521 شخصاً وإصابة 686 آخرين، من بينهم 16 حالة وفاة و 38 حالة إصابة أخرى في صفوف الكوادر الطبية وهم يؤدون عملهم. وخلال الـ 48 ساعة الماضية، قتلت إسرائيل خمسة أطباء فلسطينيين



الرجاء إعادة استعمال الورق



آخرين: الدكتورة إسراء الأشقر، طبيبة شابة تعمل في مجال الإنعاش والتخدير في المستشفى الإندونيسي؛ والدكتور باسل مهدي، طبيب توليد؛ والدكتور همام اللوح، أخصائي كلى؛ والدكتور رائد مهدي، طبيب توليد؛ والدكتور محمد عدوان، أخصائي أمراض الجهاز الهضمي.

ويواجه أفراد الطواقم الطبية خيارا مستحيلا بين المغادرة لمحاولة إنقاذ أنفسهم، أو البقاء لرعاية المرضى الذين يتوقف عليهم بقاؤهم على قيد الحياة. ويصف الأطباء الوضع المروع في مستشفى الشفاء، المحاصر من قبل إسرائيل، والمتروك بدون كهرباء أو وقود أو ماء، والذي يتم استهدافه بشكل متكرر، بما في ذلك بغارات الطائرات المسييرة وإطلاق النار على المرضى والموظفين الذين يحاولون الفرار. إن مرضى وحدات العناية المركزة يحتضرون، وقد توفي ثلاثة أطفال خدج، والمشرحة تفيض بمئات الجثث المتحللة، وهناك خطر وشيك مُحْدِق بالمرضى وأفراد الطواقم الطبية البالغ عددهم 3 000 شخص وبالنازحين الذين يحتضرون هناك البالغ عددهم 15 000 نازح. وقد نددت منظمة أطباء بلا حدود بما وصفته بـ "الأمر الرسمي بإعدام المدنيين المحاصرين حاليا في مستشفى الشفاء الموقع من قبل الجيش الإسرائيلي".

وبالإضافة إلى مستشفى الشفاء، تعرض مستشفى الرنتيسي ومستشفى النصر للأطفال ومستشفى المهدي ومستشفى القدس في شمال غزة لهجوم من جانب إسرائيل، التي دمرت أيضا العيادة السويدية في مخيم الشاطئ للاجئين في غارة جوية شنتها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. ومن أصل 35 مستشفى في غزة، توقف عن العمل 20 مستشفى، بما في ذلك مستشفى القدس اعتبارا من 12 تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب الهجمات الإسرائيلية ومنع الوقود والأدوية والكهرباء وغيرها من الإمدادات الإنسانية، مما زاد من الضغط الهائل على المستشفيات المتبقية، التي لا تزال تتعرض للقصف.

وفي هذا الصدد، فإن الادعاءات بأن المقاتلين الفلسطينيين يستخدمون المرضى والأطباء وغيرهم من المدنيين في المستشفيات كدروع بشرية هي ادعاءات كاذبة وخطيرة. فقد شنت إسرائيل هذا العدوان عليهم، وطوقت وقصفت المستشفيات وسيارات الإسعاف وجميع المنشآت المدنية، بشكل تعسفي ومتمعد. فأفراد الطواقم الطبية الذين يحاولون إنقاذ الأرواح لا يُستخدمون كدروع بشرية؛ إنهم يقومون بواجبهم، ويرفضون التخلي عن المرضى الذين أقسموا على رعايتهم، والذين لا يوجد مكان آمن لهم في غزة، كما اعترف بذلك مسؤولو الأمم المتحدة، بدءا من الأمين العام إلى من هم دونه.

ويحذر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، قائلا: "إن الوضع رهيب وخطير ... ولا يمكن للعالم أن يظل صامتا بينما تُحوّل المستشفيات، التي يفترض أن تكون ملاذات آمنة، إلى ساحات للموت والدمار واليأس. لا بد من وقف إطلاق النار. الآن". وتُرَدّد نداءه هذا حاليا جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنسانية في الميدان، والبلدان في جميع أنحاء العالم التي تدعو إلى وقف العنف، بما في ذلك الجمعية العامة، في 27 تشرين الأول/أكتوبر، باتخاذها القرار دإط-21/10.

ومع ذلك، تواصل إسرائيل عدوان الإبادة الجماعية الذي تشنه على الشعب الفلسطيني، منتهكة في ذلك كل قانون من قوانين الحرب، وتعلن صراحة اعتزامها مواصلة القيام بذلك، مستمدة الجرأة على ذلك دون شك من تقاعس مجلس الأمن عن المطالبة بوقف إطلاق النار، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، حتى في الوقت الذي يقتل فيه الأطفال والنساء والرجال والأطباء فضلا عن صحفي آخر في غزة.

وهكذا يتواصل الانهيار التام للوضع في غزة، مما يسبب مستويات غير مسبوقة من المعاناة الإنسانية. وبالإضافة إلى القتلى البالغ عددهم 11 078 قتيلاً، يخشى أن يكون 2 700 ضحية آخرين، نصفهم من الأطفال، إما قد فارقوا الحياة أو يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة تحت ركام المنازل ومخيمات اللاجئين المدمرة، في انتظار إنقاذهم أو دفنهم. كما ارتفع عدد الضحايا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مع تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين لأعمال العنف التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث قتل 186 شخصاً، من بينهم 46 طفلاً، وجرح 2 400 آخرون، حتى وقت كتابة هذه الرسالة.

كما ازداد عدد النازحين الفلسطينيين، حيث أفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن 778 000 مدني يحتمون الآن في 154 منشأة، وفي منشأة أخرى في رفح بجنوب غزة قصفتها إسرائيل اليوم. وتتفاقم أيضاً أزمة الصحة العامة حيث لا تزال المساعدات الإنسانية أقل بكثير من حجم الاحتياجات مع انتشار سوء التغذية والجفاف، إلى جانب أمراض الجهاز التنفسي والالتهابات الجلدية وغيرها من الأمراض التي تنتشر بسبب الظروف غير الصحية. وتحذر الأونروا من أن عملياتها الإنسانية الحيوية ستتوقف في غضون يومين ما لم يتوافر الوقود.

ويحتمي بقية النازحين البالغ عددهم 1,6 مليون شخص في منازل عائلات أخرى ومرافق عامة أخرى، منها مدارس ومستشفيات ومساجد وكنائس، معظمها في جنوب غزة، حيث أدت الهجمات الإسرائيلية والأوامر العسكرية إلى نزوح غالبية الناس من الشمال. إننا نكرر مطالبنا بوقف التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك رفضنا القاطع لمحاولات ترحيلهم قسراً إلى مصر.

إن هذا العدوان الإجرامي على شعبنا يجب وقفه فوراً. ويجب أن يتحد مجلس الأمن للمطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء التشريد القسري والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ويجب أن يطالب بالامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، من الملح العمل على تحقيق المساءلة – من قبل المجلس والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجميع الدول، بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك الالتزام بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بالاحترام وضمان الاحترام في جميع الظروف، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن أن تظل إسرائيل دولة فوق القانون. وما من سبيل غير اتخاذ إجراء جاد من هذا القبيل يمكن أن يوقف ما ترتكبه إسرائيل من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني، وأن ينقذ الأرواح ومنطقتنا من الانهيار الداخلي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 813 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (A/ES-10/967-S/2023/857)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
